مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية
الترقيم الدولي الموحد (ISSN):2661-7641
الترقيم الإلكتروني الدولي الموحد (E-ISSN) : 2716-8107
مجلد (3)، عدد (1) / جوان 2020 / ص: 75-96

الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيراتها على الاقتصاد الجزائري

The partnership between Algeria and the European Union and its effects on the Algerian economy

حمزة فطيمة[1*]

[1]جامعة 20 أوت 1955، fhamza79@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/04/19 تاريخ القبول: 2020/06/11 تاريخ النشر:2020/06/30

ملخص:

تعتبر الشراكة من الإستراتيجيات الأكثر نجاعة وانتشار، وهي ظاهرة اقتصادية أفرزتها العولمة، فهي ما يجعل أغلب المؤسسات مهما كان حجمها تسعى إلى إبرام عقود للشراكة، من اجل توسيع حجم المبادلات التجارية على المستوي الدولي.

والمؤسسات الجزائرية كغيرها من المؤسسات الأخرى أدركت الأهمية الكبرى والنتائج الهامة التي يمكن أن تجنيها من خلال إقامة شراكة خاصة مع المؤسسات العالمية، وتعد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أحسن مثال نتناوله في هذه الدراسة من أجل توضيح أثر هذه الشراكة على الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، الاتحاد الأوروبي، الاقتصاد الجزائري.

تصنيف(JEL):F4,H5

Abstract

Partnership considered as the most effective strategy, it is an economic phenomenon emerged by globalization, this is what makes most institutions of any sizes looking to make contracts for partnerships, in order to expands the volume of international exchanges.

Algerian institutions, like the others institutions have recognized the importance and the significant results that can be reached through the establishment of a privileged partnership with a global institutions, and the partnership with the European Union is the best example that we will discuss in this study to clarify the impact of this partnership on the Algerian economy.

Keywords: Partnership, European Union, Algerian economy.

JEL classification:F4, H5

* المؤلف المرسل:fhamza79@yahoo.com

مقدمة.

إن التوجهات العالمية المعاصرة نحو التكتلات الاقتصادية أصبحت ضرورة لمواجهة المنافسة العالمية واكتساب مقومات تنافسية والبقاء في الأسواق، لقد ظهرت التكتلات الإقليمية والدولية في هذا العصر من أجل تدعيم المنافسة واكتساب مزايا تنافسية تدعم اقتصاد الدول وذلك من خلال الاستفادة من المزايا التي يملكها أعضاء التكتل وتظهر تلك التكتلات في شكل اتحادات أو عقد شراكات بين دولتين أو أكثر من أجل تعظيم المكاسب الاقتصادية المشتركة والحصول على مزايا جديدة.

لقد ظهرت أول شراكة اقتصادية للجزائر مع أوروبا من خلال اتفاقية الشراكة التي تم التوقيع عليها رسميا في 22 أفريل 2002 بإسبانيا، والتي تعد كشكل من أشكال الانفتاح الاقتصادي الجزائري الذي يتبنى هذا الخيار أي اقتصاد السوق، فالعالم اليوم يشهد تحولات عميقة وسريعة في اقتصاد السوق والعولمة، إلى جانب الانضمام الوشيك للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الذي يفرض على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة للتأقلم مع هذه المستجدات، ومن هذا المنطلق يمكن أن يبرز الإشكال التالي ماذا نعني بالشراكة؟ وما هو تأثيرها على الاقتصاد الجزائري؟

مما تقدم تم تقسيم العمل إلى:

أولا: الاتحاد الأوروبي؛

ثانيا: أسس الشراكة؛

ثالثا: تأثير الشراكة على الاقتصاد الجزائري.

1. الاتحاد الأوروبي.

يعتبر الإتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، والذي بلغ في تكامله الإقليمي مرحلة متقدمة جدا، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل بين دول تختلف شعوبها عن بعضها البعض في اللغة والثقافة والتاريخ والقومية.

1.1. **نشأة الإتحاد الأوروبي**: لقد تميزت التجربة الأوروبية بالحيوية والتجدد، فالإتحاد الأوروبي بدأ كمنطقة تجارة حرة أولا بموجب اتفاقية " روما" عام 1958 الذي بدأ بمشاركة ست دول فقط، وقد كانت أهم بنود هذه المعاهدة المتعلقة بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية كالتالي (أبو شرار، 2006، ص.426):

- ✓ إلغاء الرسوم الجمركية نظام الحصص بين الدول الأعضاء؛
- ✓ إزالة العوائق التي تحول دون انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء؛
- ✓ توحيد التعريفة الجمركية التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية؛
- ✓ وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة والنقل؛
- ✓ تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.

ثم تدرج الاندماج الاقتصادي و تعمق بشكل مستمر بين أعضاء الإتحاد و ازداد عددهم، وتشمل عناصر الاندماج الاقتصادي في تجربة الإتحاد الأوروبي على الوحدة التامة مثل تحرير التبادل التجاري، تنقل عوامل الإنتاج، توحيد السياسات الاقتصادية و النقدية .....الخ، ومنذ عقد التسعينات و مع تزايد عدد الدول المنتمية إلى الإتحاد الأوروبي و اكتمال مؤسساته بإنشاء البنك المركزي الأوروبي و بداية التعامل بالعملة الموحدة" الأورو" عام 1999، يمكن القول أن الإتحاد الأوروبي أصبح كيانا متكاملا قويا على جميع الأصعدة، و يلعب دورا حيويا فعالا في منظومة الاقتصاد العالمي(مسعداوي،2010،ص.170).

وفي سنة 2013 انضمت كرواتية ليصل عدد دول الاتحاد الأوروبي إلى 28 دولة، لكن بعد انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في 31 جانفي 2020 أصبح يضم 27 دولة فقط، وهناك مجموعة من الدول المرشحة إلى الانضمام إلى هذا الاتحاد.

2.1. أهداف الإتحاد الأوروبي: يمثل الإتحاد الأوروبي قوة اقتصادية هائلة تؤثر على موازين القوي العالمية في شتى المجالات الاقتصادية، التجارية كانت أو نقدية ومالية، ومن بين أهداف إنشاء تكتل الدول الأوروبية الآتي (مسعداوي،2010، ص.173):

- ✓ تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لدول أوروبا؛
- ✓ إقامة اتحاد نقدي وإنشاء المؤسسة النقدية الأوروبية والتي تحولت إلى بنك مركزي يتولى إصدار عملة أوروبية موحدة؛
- ✓ إقامة اتحاد سياسي يتم بموجبه صياغة سياسات خارجية وعسكرية مشتركة؛
- ✓ تبني سياسات تعليمية وصحية وثقافية وبحثية مشتركة؛
- ✓ تحقيق وحدة اقتصادية تتمثل في إزالة جميع القيود المفروضة على حركة السلع، الخدمات، رؤوس الأموال، التكنولوجيا والعمالة بين دول الإتحاد الأوروبي؛

✓ إقامة البرلمان الأوروبي.

إن كل هذه الأهداف التي خلق من أجلها الإتحاد الأوروبي، هي الآن محققة بدرجة عالية، وبالتالي فالاتحاد الأوروبي قد استكمل كل خطوات التكامل والاندماج.

3.1. مؤسسات الإتحاد الأوروبي: من أجل تسهيل بلوغ الأهداف العامة والرئيسية والحصول على تماسك سياسي أكبر، قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء مؤسسات تتخطى صلاحياتها خارج الحدود القومية للدولة العضو وهي كالتالي:

1.3.1. المجلس الأوروبي: يعتبر المجلس الأوروبي أهم جهاز لاتخاذ القرارات في الاتحاد الأوروبي، حيث يعتبر هيئة استشارية تهتم بالأمور السياسة والقضايا المتعلقة بالمجموعة، ويجتمع على مستوي رؤساء الدول والحكومات، وله حق إصدار وسن التشريعات المختلفة على مستوى الجماعة الأوروبية وذلك في ضوء المقترحات التي تتقدم بها لجنة الجماعة الأوروبية، ويلتزم المجلس بأخذ رأي كل من البرلمان الأوروبي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي دون ان يلتزم برأيهما عند إصدار التشريعات الأوروبية.

2.3.1. البرلمان الأوروبي: يعتبر الهيئة التشريعية بالنسبة لإقرار المسائل المتعلقة بالسوق الداخلية، والموازنات، والبث في مسائل انضمام دول جديدة، وقد تم انتخابه مباشرة عام 1979، وسلطاته استشارية إلا في حالتين وهما إقرار ميزانية الجماعة الأوروبية وحق سحب الثقة من أعضاء الهيئة التنفيذية للجنة الأوروبية، حيث يمارس في الحالتين سلطات غير مباشرة في صنع القرار في الجماعة الأوروبية.

3.3.1. المجلس الوزاري: يمثل سلطة القرار النهائي، ويناط به مسؤولية اتخاذ القرارات بالنسبة للسياسة الخارجية والأمن المشترك للمجموعة، ويجتمع على مستوى الوزراء.

4.3.1. المفوضية العامة (اللجنة الأوروبية المشتركة): مهمتها تطبيق القوانين والاتفاقات التي تصدر عن المجلس الوزاري، كما تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات الخاصة بها تنفيذا للمعاهدة، وتحديد سياسة المجموعة، فهي الجهاز التنفيذي للجماعات الأوروبية، ولها حق تقديم اقتراحات بمشروعات القوانين سواء من تلقاء نفسها أو بموجب تكليف من المجلس الأوروبي (أبو شرار2006، ص ص.427-429).

5.3.1. محكمة العدل الأوروبية: هي هيئة قضائية تراقب شرعية القرارات، الأوامر والتوصيات التي يتخذها كل من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية، فهي السلطة القضائية داخل

المجموعة الأوروبية، وتختص بفض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء أو مؤسساتها وأفرادها في المجموعة الأوروبية.

6.3.1. جهاز المحاسبة(مجلس المدققين): ويضم عضو واحد عن كل دولة ويختص بعملية المراقبة المالية لهيئات المجموعة الأوروبية، ويناط به مسؤولية نفقات وإيرادات المجموعة الأوروبية.

7.3.1. بنك الاستثمار الأوروبي: وهو الجهاز النقدي والمصرفي للمجموعة الأوروبية، ويتألف من الدول الأعضاء، ويتولى دراسة المشاريع وتمويلها في المجموعة الأوروبية وغيرها ولا سيما الدول النامية.

8.3.1. المجلس الاقتصادي والاجتماعي: يمثل اتحادا بين اتحادات الصناعة وغرفة التجارة للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية، وله سلطات استشارية في عملية صنع القرار على مستوي هيئات المجموعة الأوروبية.

9.3.1. المصرف المركزي الأوروبي: يتمتع بصفة قانونية، ومستقل عن أية سلطة سياسية، ويتمتع بالصلاحيات التي تمنح عادة لأي بنك مركزي، أي اتخاذ وتطبيق القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية لمنطقة اليورو، وإدارة الاحتياطات النقدية والإشراف عليها، والعمل على تعزيز نظام الدفع الذي يتيح نقل رؤوس الأموال عبر الحدود في مجمل مناطق اليورو (السيسي،2003، ص ص.22-23).

4.1.الوحدة النقدية الأوروبية (التكامل النقدي): بدأ التفكير في إنشاء وحدة نقدية من خلال المشروع الذي تقدمت به لوكسمبورغ إلى المجموعة الأوروبية، يهدف إلى تطبيق هامش تذبذبات بين العملات الأوروبية، وكان من أثر هذا المشروع اتخاذ قرار سنة 1971 من طرف كل من ألمانيا وفرنسا يسمح لعملات المجموعة بالتذبذب بهامش نسبته 4.5%، وفي سنة 1972 سمحت اتفاقية بازل بتقليص الهامش إلى 2.5%، ثم اقترحت ألمانيا سنة 1973 مشروعا لإنشاء ما يسمى بالنظام النقدي الأوروبي (SME) الذي تم الموافقة عليه في مؤتمر بروكسل سنة 1979، فكان من المهام الموكلة للنظام النقدي الأوروبي تكوين عملة نقدية موحدة (ECU) تتشكل من سلة عملات دول المجموعة الأوروبية بنسب مختلفة مع تحديد هامش لتقلب سعر صرف مقابل هذه العملة يصل إلى 2.5%، وتم السماح لإيطاليا بهامش 6% على أن يعود إلى 2.5%عند تحسن إمكانياتها الاقتصادية(بكري،2003،ص.225).

وقد حددت معاهدة ماستريخت1992 ثلاثة مراحل لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية وتتمثل فيما يلي:

- ✓ **المرحلة الأولي (1990-1994):** تعزيز التعاون الاقتصادي تدريجيا، وإدخال عملات الأعضاء ضمن آلية (النظام النقدي الأوروبي) تمهيدا لإصدار عملة موحدة أوروبية وإقامة مصرف مركزي أوروبي في المرحلتين التاليتين (السيسي،2003، ص.18).
- ✓ **المرحلة الثانية (1995-1998):** حيث تم في هذه المرحلة الانتقال من مجرد التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة لكل دولة عضو في المجموعة الأوروبية إلى خلق صيغة نقدية موحدة يتم تطبيقها في جميع الدول الأعضاء، وأن تتبع دول المجموعة سياسات اقتصادية تهدف إلى تقريب معدلات الأداء الاقتصادي إلى بعضها البعض، وخصوصا معدل التضخم،عجز الميزانية وأسعار الفائدة طويلة الأجل (ابو شراره،2007، ص.434).
- ✓ **المرحلة الثالثة (1999-2002):** وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي والذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية وإصدار العملة الموحدة.

وقد تحققت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الأوروبية الموحدة المتمثلة في اليورو في يناير 2001 من خلال تخلي الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي عن عملاتهم والعمل بعملة اليورو، ويلاحظ إن التكتل الاقتصادي الأوروبي قد دخل مرحلة الاندماج الكامل باستكمال هذه المرحلة (مسعداوي،2010، ص.172).

2. أسس الشراكة.

تعتبر الشراكة من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية في العالم مؤخرا، والجديد في الأمر أن الكثير من المؤسسات بدأت اللجوء إلى الشراكة كشرط للحصول على المساعدات التقنية والاقتصادية.

1.2. تعريف الشراكة: لقد عرفت الشراكة بطرق مختلفة، وهذا بسبب اختلاف زوايا النظر إلى هذا الشكل من أشكال التعاون، ونذكر منها:

1.1.2. تعريف أول: الشراكة عبارة عن اتفاق قائم بين بلدين أو أكثر في مجال أو عدة مجالات، بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي، وإنما الهدف منها تحقيق أهداف محددة وليست غالبا مشتركة، كما يمكن اعتبارها وسيلة لتحقيق درجة ملائمة من التكامل الاقتصادي فيما بين الأطراف، ومن هنا تبرز أهميتها في كونها وسيلة هامة لتجميع واستغلال الموارد المتاحة وزيادة القدرة الإنتاجية وتحقيق مصالح متبادلة (قطاف ،2006، ص.1).

2.1.2.تعريف ثاني: هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال (الملكية)، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية، والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية (بوزكري، 2013، ص.75).

3.1.2. تعريف ثالث: تعريف الشراكة على المستوى الكلي على أنها: تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة (رأسمال، العمل، التنظيم)، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة، ولا يقتصر الأمر في الشراكة التي دعي إليها الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية على الجانب الاقتصادي فقط، بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى مثل السياسية، الاجتماعية والثقافية(عمورة ، 2006، ص.126).

4.1.2. تعريف شامل: انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن ان نستنتج التعريف الشامل للشراكة على أنها عبارة عن نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون شخصين او أكثر ذوي المصالح المشتركة لإنجاز عمل ما، ويمكن أن تكون طبيعة التعاون: تجارية،مالية، تقنية أو تكنولوجية...الخ، ويعتبر هذا العقد من الشراكة بين الطرفين هو التزام بين طرفين او أكثر يتطلب تضافر جهودهم للتعاون وللتضامن من اجل تحقيق أهداف مشتركة بينهم.

2.2. دوافع الشراكة: لم تنشأ الشراكة من العدم بل هي نتيجة أوضاع ومشاكل تعاني منها المؤسسات في عالم تسوده تكتلات اقتصادية وتجارية كبيرة، ويمكننا أن نميز بين دوافع داخلية وأخرى خارجية وهي:

1.2.2. الدوافع الداخلية: يمكن تلخيص الدوافع الداخلية التي تجعل من الشراكة السبيل الأمثل كما يلي (بن حبيب وبومدين حوالف،2002):

- ✓ الرغبة في النمو من اجل اكتشاف خط جديد لمنتجاتها؛
- ✓ الرغبة في التعاون من أجل تبادل الخبرات والأفكار والكفاءات؛

- ✓ الرغبة في تخفيض التكاليف من خلال اشتراك أكثر من مؤسسة في مشروع موحد يؤدي إلى توزيع التكلفة بين الأطراف المتشاركة؛
- ✓ الرغبة في السيطرة على الأسواق من خلال فتح أسواق جديدة.

2.2.2. الدوافع الخارجية: تتعلق هذه الأسباب بالتطورات الحاصلة في المحيط الدولي وكلها ظروف تجبر الدول بوجه عام والمؤسسات الاقتصادية بوجه خاص على التكتل وإبرام اتفاقيات وعقود شراكة لمواجهة هذه التحديات (اوشن، 2011، ص ص.17-24):

- ✓ تنامي ظاهرة العولمة حيث أصبح التعامل يتم في عالم تلاشت فيه الحدود والحواجز بين الأسواق والدول؛
- ✓ تزايد حدة المنافسة فالشراكة هي وسيلة للتعاون والإتحاد قصد مواجهة هذه الظاهرة؛
- ✓ التطور التكنولوجي وسرعة التغيير يجعل من المؤسسات بذل مجهودات جبارة لتكون في المستوي المطلوب.

3.2.2. دوافع السياسات الاقتصادية: عانت البلدان الصناعية من تباطأ في النمو الاقتصادي عجل بالعجز في ميزان مدفوعاتها، وفي القدرة التنافسية داخل الأسواق العالمية، في الوقت الذي عرف العالم الأزمة البترولية خاصة بعد سنة 1986 انخفضت أسعار السلع الرئيسية، فأدى ذلك إلى ظهور مسألة الشراكة على السطح في إطار السياسات التصحيحية واستعادة معدلات النمو الاقتصادي(بن حبيب وبومدين حوالف،2002).

3.2. أشكال الشراكة: تصنف الشراكة حسب عدة تصنيفات، إذ يمكن تحديد أنواعها حسب القطاعات التي تحدث فيها، وسوف نتعرض إلى الشراكة في مختلف المجالات سواء التجارية، الصناعية، التقنية، الخدمية والمالية وغيرها.

1.3.2. الشراكة الصناعية: تسعى الدول المستقبلة لهذا الشكل من الشراكة إلى الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في المجالات التي ترغب الاستثمار فيها، واكتساب خبرات أجنبية، واستغلالها الأمثل للطاقة والثروات المتوفرة لديها، كما تسعى الدول المصدرة للتكنولوجية المتقدمة إلى اقتحام أسواق جديدة، وهناك عدة أنواع للشراكة الصناعية منها(أوشن،2011، ص ص.35-38):

- ✓ عقود التصنيع؛
- ✓ اتفاقية المقاولة من الباطن؛

- ✓ عقود تقسيم الإنتاج؛
- ✓ عقود المفتاح في اليد؛
- ✓ عقود الإنتاج في اليد.

2.3.2. الشراكة التجارية: لها دورا ديناميكي في مجالات البيع والشراء للمنتجات داخل السوق المحلية والدولية، حيث أنها ترتكز على تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق التجارية من خلال استعمال العلامات التجارية أو ضمان تسويق المنتجات، فهي تحقق مزايا لكلا الطرفين، فبالنسبة للشريك الأجنبي فهي تكون مجالا للدخول في الأسواق الجديدة أما بالنسبة للمتعامل المحلي فالشراكة التجارية تسمح له بتقليص تكاليف المعاملات التجارية عن طريق وضعها لشركة التوزيع المخصصة لاسيما المتعلقة بالتصدير، وهناك أشكال عديدة لهذا النوع من الشراكة نذكر منها(بن حبيب و بومدين حوالف،2002):

- ✓ اتفاقيات التوزيع؛
- ✓ اتفاقيات التموين؛
- ✓ اتفاقيات التعاون.

3.3.2. الشراكة التقنية أو التكنولوجية: تتمثل في تبادل المعارف من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات حيث يتم جلب معارف جديدة وتقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج، ومن بين الاتفاقيات المخصصة لقيام بهذه الشراكة نجد (غراب وسجار،2006، ص.3):

- ✓ اتفاقية التعاون في مجال البحث والتطوير؛
- ✓ اتفاقية الترخيص؛
- ✓ اتفاقية نقل المعارف والخبرات.

4.3.2. الشراكة المالية: إن الشراكة المالية مرتبطة بدرجة المساهمة في رأس المال عن طريق الاستثمار المباشر من قبل المؤسسة الأجنبية وحصة الطرف الأجنبي في هذه الشراكة تكون إما أكبر أو تساوي 50%حسب ما اتفق عليه الشركاء ومن بين أشكال هذه الشراكة نجد(بن حبيب وبومدين حوالف،2002):

- ✓ الاندماج؛
- ✓ المؤسسة المختلطة.

5.3.2. الشراكة الخدماتية: تعتبر إحدى الأشكال الاقتصادية التي ميزت عشرية التسعينات في إطار التنافس الحاد في مجال البحث عن الوسائل اللازمة للتمكين من توظيف رأسمالها في قطاع الخدمات، فتتنوع العقود المبرمة في هذا القطاع بتنوع الخدمات ونذكر منها(اوشن، 2011، ص.42):

- ✓ عقود التسيير؛
- ✓ عقود الاشتراك.

3. تأثير الشراكة المتوقعة والفعلية على الاقتصاد الجزائري

إن الاقتصاد الجزائري مازال لم يحقق ما كان منتظرا منه، جراء اعتماده سياسات الانفتاح الاقتصادي، إلا أن ملامح الانفراج بدأت تظهر مع نهاية التسعينات، خلال هذه الفترة أطلق الاتحاد الأوروبي مشروع الشراكة، والذي لقي تجاوبا وقبولا من طرف الجزائر، انتهى بالتوقيع على اتفاق شراكة ثنائي بين الجانبين.

1.3. خصوصيات الاقتصاد الجزائري: يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات، نظرا لطبيعة الموارد الطبيعية والثروات والطاقات البشرية النشطة التي يتمتع بها، وسوف نحاول تلخيص أهم الخصائص التي تطورت معالمها مع الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الجزائري وهذا باعتمادنا على الجدول التالي:

الجدول 1. بعض المؤشرات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2010-2018

الوحدة مليار دولار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد السكان	35977455	36661444	37383388	38140132	38923687	39728025	40551404	41389198	42228429
GDP	161	200	209	209	213	165	160	167	173
نصيب الفرد من GDP	4480	4600	5170	5510	5490	4850	4370	3920	...
التضخم	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3
البطالة%	10	10	11	9.8	10.2	11.2	10.2	12	12.1

Source : https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart.

من الجدول أعلاه يمكن القول أن المؤشرات الاقتصادية عرفت نتائج إيجابية كانخفاض معدل التضخم 8.9%سنة2012 إلى 2.9 % سنة 2014 لكن أرتفع بعد ذلك ليصل إلى 6.4 %سنة 2016، أما معدل البطالة فقد كانت تتأرجح بين 10و 12 % طيلة الفترة العشر سنوات، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي من أكثر من 4000 دولار سنة 2010 إلى أكثر من

5000دولار سنة2014، ثم ينخفض سنة 2016 إلى اكثر من 4000دولار لكنه يواصل في الانخفاض ليصل إلى 3900 دولار سنة 2017، وارتفاع الناتج المحلى الإجمالي من 161 مليار دولار سنة 2010 إلى 213 مليار دولار سنة2014، ثم انخفض عام 2016 إلى 160 مليار دولار بسبب أسعار البترول و تأثيرات الازمة الاقتصادية لكن بعد ذلك بدا في التحسن و الارتفاع ليصل سنة 2018 إلى اكثر من 170 مليار دولار.

2.3. دوافع عقد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: هناك عدة دوافع دفعت بالطرفين إلى عقد اتفاقية الشراكة وهي كما يلي:

1.2.3. دوافع الإتحاد الأوروبي: بما أن الإتحاد الأوروبي يضم دولا كبيرة صناعيا، فإن الجزائر تعد سوقا جديدة ومربحة لأوروبا تسمح بدفع قوة الطلب على المنتجات الأوروبية، وأن هذه الشراكة تفيد الجزائر في الحصول على التكنولوجيا الجديدة، إضافة إلى خلق تعاون اقتصادي مكثف وزيادة حجم الاستثمارات ويضاف إلى ذلك دافع آخر قوي وهو التعاون من أجل الأمن وتبادل المعلومات(غراب وسجار،2006، ص.9).

2.2.3. دوافع الجزائر: لقد تعددت الدوافع والأسباب التي أدت بالجزائر إلى انتهاج خيار الشراكة وذلك نظرا للتحولات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية من جهة، والأوضاع والظروف القاسية التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة من جهة ثانية، ويمكن تقسيم هذه الدوافع إلى (شواشي، 2018، ص.64):

1.2.2.3. دوافع خارجية: انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي وتوجه كل العالم إلى الاقتصاد الحر، انتشار ظاهرة العولمة والاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية والتقدم التكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تنامي ظاهرة التكتلات، كل هذه العوامل حفزت الجزائر إلى إبرام اتفاقية الشراكة من اجل الاستفادة من المزايا التي توفرها.

2.2.2.3. دوافع داخلية: تتجلى الدوافع الداخلية في سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رغبة الجزائر في الحصول على التكنولوجيا الجديدة والمتطورة ورغبة الجزائر في ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات.

3.2.3. دوافع مشتركة: المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين وتعد من بين أهم العوامل التي تحث على إقامة تعاون وثيق في جميع الميادين وهو ما عبرت عنه مقدمة الاتفاق إذ أوزعته إلى (مفتاح وبن سمينة ،2006، ص.3):

- ✓ الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادلية المصالح والامتيازات؛
- ✓ إقامة شراكة ترتكز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخا ملائما لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر، بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجية الأوروبية ويعيد البناء الاقتصادي لاقتصادها؛
- ✓ الرغبة في إقامة تعاون وحوار منتظم في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التكنولوجية، السمعية البصرية والبيئية؛
- ✓ تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؛
- ✓ إقامة إطار مناسب للحوار السياسي والأمني بما يعمق التوافق السياسي حول الجوانب والمسائل الثنائية والدولية ذات المصلحة المشتركة، ويضمن الاستقرار بالمنطقة المتوسطية.

3.3. محتوى الاتفاقية وبنودها: لقد احتوى الاتفاق الجزائري-الأوروبي على ثمانية (08) محاور، و110 مادة، تمثلت في الجوانب الآتية:

1.3.3. الباب الأول (الحوار السياسي): يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين تساهم في تحقيق رفاهية وأمن المنطقة المتوسطية (وهذا ما جاءت به المواد 3، 4، 5 من الاتفاقية).

2.3.3. الباب الثاني (الانتقال الحر للسلع): يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري)، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل (ZLE) وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها بـ 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهذا طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتجات الفلاحة ومنتجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية (هذا ما جاء في المواد من 06إلى 29).

3.3.3. الباب الثالث (تجارة الخدمات): يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات والاتصالات...إلخ) (وهذا ما جاء في المواد 30 إلى 37) (مفتاح وبن سمينة،2006، ص.10).

4.3.3. الباب الرابع (المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى): تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية كل طرف من عملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الاستثمار، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به (المواد 38-46).

5.3.3. الباب الخامس (التعاون الاقتصادي): ألتزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون بالطرف الذي يعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية (وهذا ما جاء في المواد 47إلى غاية 66).

6.3.3. الباب السادس (التعاون الاجتماعي والثقافي): حيث تضمن هذا الجانب الإجراءات الخاصة بالعمال، وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والتسريح والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في البلد (المواد67-78) (بن سمينة، 2011، ص ص.153-154).

7.3.3. الباب السابع (التعاون المالي): الذي يقوم على دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنه الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية، إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية، ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل، الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري وخاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد (وهذا حسب المواد من 79 إلى غاية81).

8.3.3. الباب الثامن (التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية): وذلك بتقوية مؤسسة الدولة والقانون، التعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات)، التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة، التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة، مقاومة تبييض الأموال، وذلك بمنع استعمال الأنظمة المالية لهذه الدول في تسهيل العملية الناتجة عن تنقل رؤوس الأموال الناشئة عن أنشطة إجرامية (المخدرات...)، التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة(حسب المواد 82 إلى غاية 91) (اوشن،2011، ص ص.74-75)

9.3.3. الباب التاسع (الأحكام المؤسساتية العامة والختامية):وهو البند الأخير من الاتفاقية ويتضمن إجراءات مؤسساتية مثل إنشاء مجلس شراكة يتولى تنفيذ الاتفاق، إنشاء لجنة شراكة مكلفة بتسيير الاتفاق وغيرها (وهذا حسب المواد 92 إلى غاية 110) (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2005، ص ص.26-28).

4.3.**تأثير اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الوطني:** قد يمس أتفاق الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي العديد من القطاعات الاقتصادية، وبالتالي يحمل هذا الاتفاق في طياته آثارا تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وأخرى تنعكس سلبا عليه.

1.4.3. على مستوى ميزانية الدولة: نظرا لكون الاتفاق يهتم ويركز على ضرورة رفع الحماية على المنتوج الوطني فهذا يعني إلغاء كليا للرسوم الجمركية وبالتالي فإن ميزانية الدولة ستتأثر من جراء هذا الإلغاء ذلك أن هذه الرسوم تعتبر عنصرا أساسيا فيها ولذا يجب تغطية هذا العجز بفرض رسوم داخلية، أو الرفع من الرسوم الموجودة أصلا أو انتهاج سياسة مالية متقشفة.

الجدول2. إيرادات ونفقات ميزانية الدولة الجزائرية خلال الفترة 2010-2017

الوحدة مليار دينار جزائري

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إيرادات الميزانية	4392.9	5790.1	6411.3	5957.5	5738.4	5103.1	5110.1	6182.8
نفقات الميزانية	4466.9	5853.6	7169.9	6024.1	6995.7	7656.3	7297.5	7389.3
رصد الميزانية	-74	-63.5	-758.6	-66.6	-1257.3	-2553.2	-2187.4	-1206.5

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنتي 2012-2017، ص ص 108، 145.

بلغت إيرادات الميزانية في سنة 2011 مستوى 5790.1 مليار دينار مقابل 4392.9 مليار دينار سنة 2010، أي أنها ارتفعت بمايقارب1397.2 مليار دينار، وعليه وبعد الانخفاض القوى الذي سجلته في 2009(3676 مليار دينار) بسب الأزمة الاقتصادية العالمية، فان إيرادات الميزانية قد ارتفعت بعد ذلك تدريجيا، و لقد ساهمت إيرادات المحروقات بأكبر حصة في اتفار الإيرادات الكلية، بينما النفقات فقد بلغت سنة 2011 مستوى 5853.6 مليار دينار مقابل 4466.9 مليار دينار سنة 2010 أي ارتفعت بقيمة 1386.7مليار دينار، واستمر هذا الارتفاع كما

هو مبين في الجدول ولكن بوتيرة متسارعة أكثر من تزايد الإيرادات وهذا ما جعل رصد الميزانية قيمته سالبة دائما.

الشكل1. إيرادات الدولة الجزائرية خلال الفترة 2010-2017

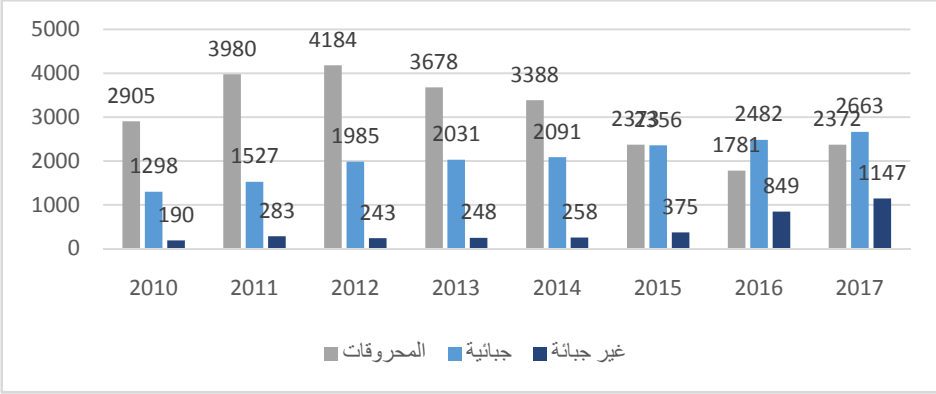

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل السبق ان إيرادات الميزانية العامة للدولة الجزائرية تشكل من الإيرادات البترولية، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2012 بحث شكلت نسبة 65% من كل الإيرادات، لكن بعد سنة 2012 بدأت في التراجع حتى وصلت سنة 2015 نسبة 46.5% من مجموع إيرادات الميزانية ولقد قدرت قيمة الإيرادات الجبائية في تلك السنة 46.16% والباقي كان إيرادات غير جبائية مثل حاصل أملاك الدولة وأرباح البنك الجزائري، ورغم التزايد المستمر في نسبة الإيرادات الجبائية إلا أن الحقوق الجمركية كانت تسجل نسبة ضئيلة جدا وهذا راجع إلى تراجع الواردات من السلع منذ سنة 2015، وكذلك الإعفاءات من الحقوق الجمركية.

2.4.3. أثر الاتفاقية على التجارة الخارجية والميزان التجاري: سيكون للتفكيك الجمركي من جانب واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الإتحاد الأوروبي أثر كبير على الميزان التجاري للجزائر، حيث سيؤدي هذا التفكيك الجمركي إلى حدوث ضغطا على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا، وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها تجاه السوق الأوروبية وذلك للأسباب الآتية (بن سمينة، 2011، ص.156):

- ✓ أن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية متدنية، وليس لها تأثير على تقليص الواردات إلى أوروبا، بل تعتمد على معايير أخرى (صحية، بيئية،

مواصفات فنية، معيار الجودة...إلخ)، تؤدي إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير؛

- ✓ أن أوروبا منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يجبرها على منح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى، وهذا استنادا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إضافة إلى ذلك، فإن الإتحاد الأوروبي قام بإبرام اتفاقيات تحرير تجارة مع معظم الدول الأخرى (الأمريكية، الأسيوية..)، وهذا ما يجعل الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق أسيا والدول الأخرى في إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية.

الجدول3. تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2010-2017

الوحدة: مليون دولار امريكي

المناطق الاقتصادية	2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
دول الاتحاد الاوروبي	3 7 3 0 7	2 4 6 1 6	3 9 7 9 7	2 6 3 3 3	4 2 7 7 3	2 8 5 8 2	4 0 5 2 0	2 8 6 9 2	2 2 9 7 6	2 5 4 8 5	1 6 7 3 9	1 7 9 2 2	2 0 3 8 6	2 0 2 9 8	2 3 3 8 6	2 1 0 9 9
باقي دول العالم	3 6 1 8 2	2 2 6 3 1	3 2 8 2 3	2 4 0 4 3	2 6 2 7 0	2 3 0 5 0	2 0 6 5 2	2 1 0 4 0	1 1 6 9 2	2 6 2 1 7	1 2 1 4 4	2 8 2 0 5	1 1 8 6 1	2 5 7 7 2	1 7 7 8 2	2 5 0 9 8

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنتي 2012-2017، ص ص154-252.

الشكل2. صادرات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وخارجه خلال الفترة 2011-2018

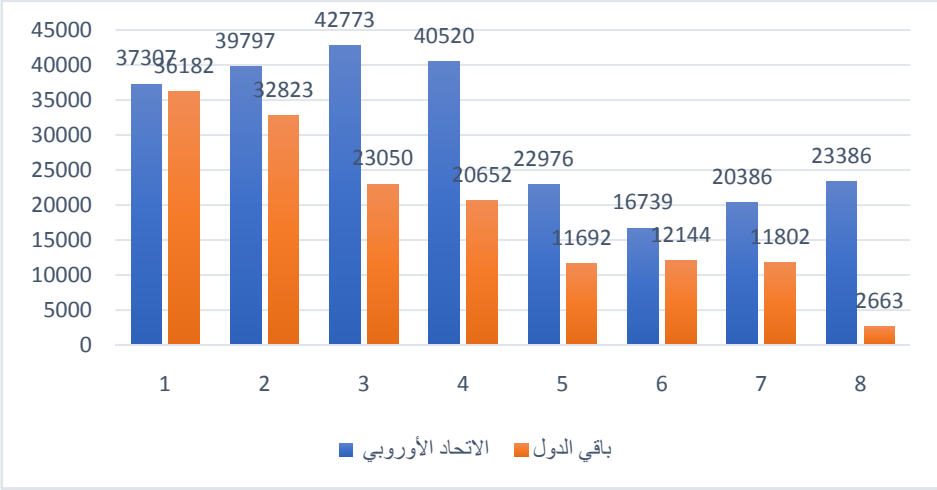

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الجدول السابق

الشكل3. واردات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وخارجه خلال الفترة 2011-2018

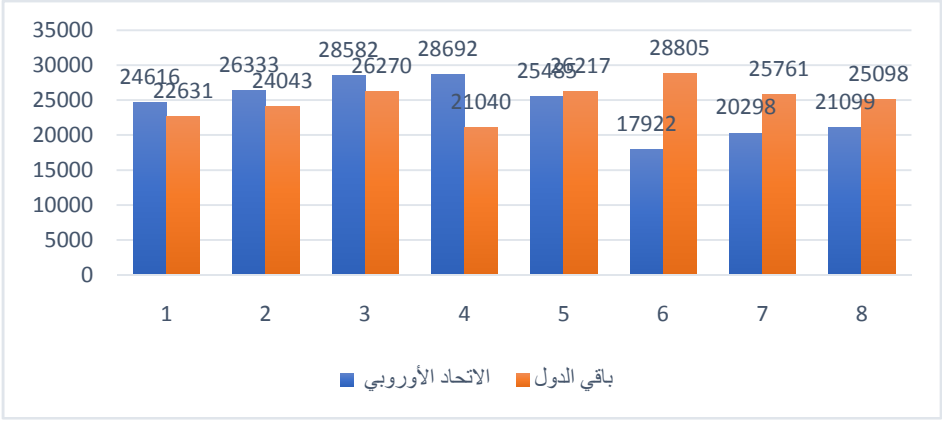

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الجدول السابق

من خلال الجدول والإشكال السابقة نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الرئيس للجزائر، حيث انتقلت صادرات الجزائر من 37307 مليون دولار سنة 2011 إلى 42773 مليون دولار سنة 2013 وهي أقصى قيمة وصلت إليها، لتبدأ في الانخفاض لتصل إلى 16739 مليون دولار سنة 2016 وهي اقل قيمة وصلت إليها، لتعود وترتفع مرة أخرى، وهذا راجع لزيادة الطلب على السلع الجزائرية في الاتحاد الأوروبي.

إما فيما يخص الواردات من الاتحاد الأوروبي، فقد سجلت اعلي قيمة لها سنة 2014 بما يقارب 28692 مليون دولار مقارنة بالسنوات السابقة، لكن بعد هذه السنة استمرت في الانخفاض ليصل سنة 2016 إلى ما يقارب 17922 مليون دولار، وهذا الانخفاض راجع إلى إغلاق الموانئ ومنع الاستيراد من طرف الدولة خلال الأشهر الأولى من سنة 2016، وهذا ما يعكس ان الجزائر غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

3.4.3. الآثار المتوقعة على النسيج الإنتاجي الصناعي: يقضي اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بالإزالة التدريجية للحواجز الجمركية و الغير جمركية على المنتوجات الصناعية القادمة من الإتحاد الأوروبي، وهذا يعني إلحاق آثار معتبرة بالإنتاج الوطني، بسبب اشتداد المنافسة داخل السوق المحلي، ولأن قواعد التبادل الحر تضع كل من المستورد والمنتج المحلي على قدم واحد، خاصة وان المؤسسات الوطنية تعاني من ضعف شديد في شتى المجالات وأغلب هذه المؤسسات من النوع المتوسط والصغير وتتمتع بحماية مرتفعة،وهي بذلك لا تقدر على مواجهة الشركات الأوروبية التي أغلبها متعددة الجنسيات وتتمتع بتكنولوجيا جد مرتفعة وبإمكانيات هائلة، وعموما يمكن التأكيد على أن أهم الآثار التي ستلحق بالنشاط الإنتاجي الصناعي تتمثل فيما يلي(قطاف،2006):

- ✓ التخلي عن أنشطة صناعية تعجز عن الوقوف في وجه المنافسة بعد فقدانها الحماية؛
- ✓ إغلاق وحدات إنتاجية غير كفأه في قطاعات قادرة على المنافسة.

أن النظام الإنتاجي الحالي لا يملك القدرة التنافسية الكافية لمواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية، كما أن دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق الجزائري تمثل تحديا حقيقيا أمام النسيج الصناعي الجزائري، رغم اختلاف الوضعية من قطاع لآخر وفقا للمعدل الجمركي المفروض على كل قطاع(عمورة،2006، ص.321).

4.4.3. الآثار المتوقعة على العمالة والأجور: من الآثار المترتبة على سوق العمل أن تحرير المبادلات التجارية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى نشوء بطالة ناجمة عن تحويل العمل أو التسريح، فضلا على أن تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة، وهي بدورها تؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل منافسة، كما قد يؤدي إلى انخفاض الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة، وبالتالي لابد من مواجهة هذه الآثار باعتماد إجراءات حمائية للصناعات الفتية والمساعدة

الأوروبية في المجال الاجتماعي، كما سيمكن تعويض هذه الآثار على المدى القصير (فقدان مناصب الشغل) بخلق مناصب الشغل في القطاعات القادرة على التصدير في المدى المتوسط أو البعيد، ثم على مجمل سوق العمل بفعل وتيرة النمو المتزايد (بن سمينة، 2011، ص .158).

5.4.3. آثار الاتفاقية على الادخار, الاستثمار وميزان المدفوعات: إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نام يحتاج إلى الكثير من الاستثمارات ليصل إلى مرحلة النمو، إضافة إلى أنه اقتصاد تابع لصادرات المواد البترولية والغازية، ويواجه العديد من الصعوبات منها ما يتعلق بالتوازن في ميزان المدفوعات الذي يخضع لعوامل ليس للدولة ممارسة أية رقابة عليها (كتطور الأسعار العالمية للمحروقات، تقلبات أسعار الدولار وتطور معدلات الفائدة العالمية...)، فضلا عن محدودية قدرات تدخل الدولة بسبب ضعف الموارد المالية والضغوطات المتنامية التي خلفتها خدمات المديونية على النفقات العمومية وضرورة تحقيق التوازن في ميزانية الدولة في ظل انخفاض الإيرادات الجبائية (عمورة، 2006، ص.322).

وعلى هذا الأساس فإن أتفاق الشراكة سوف تؤثر تأثيرا هاما على ميزان المدفوعات من خلال مختلف العمليات الخاصة بالعمليات الجارية والعمليات الرأسمالية، وبالتالي فإن (بن سمينة، 2011، ص .158):

- ✓ **الأثر الأول**: تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأسمال المادي، كما يمكن أن ينعكس إيجابيا على ميزان حساب رأسمال وذلك بلجوء المؤسسات الأجنبية إلى بيع عملاتها مقابل الحصول على العملة الوطنية(المحلية) لتغطية وتمويل احتياجاتها المحلية.
- ✓ **الأثر الثاني**: يكمن في سد حاجيات السوق الوطنية إذا ما وجهت هذه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، كما تؤدي كذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات ككل إذا ساهمت هذه المؤسسات في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم وإعادة التصدير إلى الدولة الأم.

وينبغي الإشارة أن تحسن ميزان المدفوعات مرهون بالميزان التجاري، أي أن زيادة الصادرات والتقليل من الواردات وكذا ميزان حساب رأسمال وذلك بمقارنة حجم الموارد المحولة منه من خلال تحويل رأسمال والأرباح ومداخيل العاملين الأجانب، بحجم التحسن الذي يطرأ على الميزان التجاري.

خلاصة(نتائج وتوصيات):

منذ أن قررت الجزائر التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق أصبح من الضروري عليها التكيف مع الواقع والقاعدة المسيرة للاندماج في الاقتصاد العالمي، وهذا ما يجعلها على الأقل تستفيد من العديد من الامتيازات والتسهيلات عوض الخضوع فقط لشروط المؤسسات والهيئات العالمية التي تكون عائدة مجحفة.

وضمن هذا قررت الحكومة الجزائرية في بداية التسعينات القيام بالعديد من الإصلاحات في شتي المجالات، وتبعا لذلك إجراءات تمهيدية تمثلت في توقيع اتفاقيات شراكة واعتبرت هذه الاتفاقيات في ذلك الوقت الحل الذي تسعى إليه الجزائر للنهوض بمؤسسات الوطنية، وذلك من خلال السعي بنقل التقنيات والمهارات والخبرات وأساليب الإدارة الحديثة لها، بمثابة مفتاح الدخول لاقتصاد السوق واستخدام شبكات التسويق الدولية، لكن ومع مرور الوقت اثبت ان الاتحاد الأوروبي ليس قويا و متماسكا كما كان، والدليل على ذلك انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد.

من خلال هذا العمل توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي:

- ✓ الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ليس خيار استراتيجيا بالنسبة للجزائر إنما هو إجراء من أجل مواكبة التحولات الاقتصادية العالمية؛
- ✓ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم يغير من اقتصاد الجزائري، وذلك لأنه مازال يعتمد على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة؛
- ✓ رغم مرور عدة سنوات على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلا انه لم تتضح الآثار من هذه الشراكة على اقتصادنا، وهذا راجع إلى عدم الوصول إلى منطقة تبادل حرة وكذلك ضعف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- ✓ على الجزائر إعادة النضر في اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر جراء الإحداث التي وقعت على الساحة العالمية.

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات، والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ على الجزائر أن تنتهج انضباطا أكثر في سياسة الاقتصاد وذلك من أجل جني منافع اتفاقية الشراكة؛

- ✓ على الجزائر أن تحسن النظام المالي والمصرفي وجعله أكثر مرونة وأكثر فعالية في الظروف الراهنة؛
- ✓ على الجزائر أن تطور السوق المالية وذلك من أجل جلب الادخار الداخلي إلى الأسواق الخارجية؛
- ✓ على الجزائر أن تحقق الاستقرار السياسي.

قائمة المراجع والمصادر.

1. الكتب

- أبو شرارة، على عبد الفتاح (2007)، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، عمان، دار المسيرة.

- بكري، كامل (2003)، الاقتصاد الدولي التجارة الدولية والتمويل، الإسكندرية، الدار الجامعية.

- السيسي، صلاح الدين حسن (2003)، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة(اليورو)، القاهرة، دار عالك الكتب.

- مسعداوي، يوسف (2010)، دراسات في التجارة الدولية، الجزائر، دار هومة.

2. المذكرات والرسائل والأطروحات.

- اوشن، ليلي (2011)، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية (رسالة ماجستير، جامعة تيزيوزو)، غير متاحة.

- بوزكري، جمال (2013)، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري (رسالة ماجيستير، جامعة وهران)، غير متاحة.

- شواشي، فاطمة (2018)، دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية (رسالة دكتوراه، جامعة مستغانم)، غير متاحة.

- عمورة، جمال (2006)، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية (رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3)، غير متاحة.

3. المقالات في المجلات

- بن سمينة،عزيزة (2011)، الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، متاح على http://rcweb.luedld.net/rc9.htm.

الجريدة الرسمية الجزائرية (2005)، اتفاقيات واتفاقات دولية، العدد 31.

4. مراجع أخرى

- بن حبيب، عبد الرزاق وبومدين حوالف، رحيمة (2002)، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقي الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة.

- غراب، رزيقة وسجار، نادية (2006)، محتوى الشراكة الاورو-جزائرية، الملتقي الدولي حول: اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف.

- قطاف، ليلي (2006)، اتفاقية الشراكة الأوروبية-الجزائرية، الملتقي الدولي حول: اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف.

- مفتاح، صالح وبن سمينة، دلال (2006)، اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية: الدوافع المحتوى الأهمية، الملتقي الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف.